

تقرير حول ورشة العمل الموسعة المنعقدة للفترة ١٠-١١/٦/٢٠١٩ تحت عنوان

تعزيز الاستثمار في القطاع الصحي الخاص خطوة أساسية في إصلاح النظام الصحي

المقدمة:

تسعى وزارة الصحة الى الارتقاء بالواقع الصحي في عموم العراق من خلال البحث عن السبل الكفيلة لذلك والتي توفر الحلول السريعة والناجعة لمواجهة المشكلات التي تعوق ذلك. وان اتخاذ التدابير والخطوات لتأهيل الواقع الصحي والرعاية الصحية تتباين من دولة لأخرى تبعاً لنظامها الداخلي وقوانينها ومواردها الخ... ولكن ينبغي على الأقل ان تعتمد استراتيجية وطنية لذلك، تراجع بشكل دوري ومستمر لتطويرها وفقاً للواقع والنجاح في التطبيق.

ان التحديات التي واجهها القطاع الصحي العراقي نتيجة التداعيات والمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية المتداخلة نتيجة للحروب المتعددة التي مر بها العراق بالإضافة الى ما سببته ازمة انخفاض اسعار النفط وسيطرة عصابات داعش الارهابية على بعض المحافظات، جميع تلك المشاكل ساهمت الى حد كبير في تباطؤ الاقتصاد العراقي خلال السنوات الاخيرة مما القى بضلاله على تمويل وزارة الصحة مما أثر سلباً على الواقع الصحي في العراق. ان البيروقراطية المعقدة والمتجزرة الناتجة عن الكم الهائل من القوانين والقرارات والضوابط والتعليمات المتشابكة والمتداخلة وأحياناً متناقضة قد حالت دون ايجاد حلول جذرية او سريعة يمكن من خلالها مواجهة مثل تلك التحديات.

وفي ضوء ما تقدم فان البرنامج الحكومي قد اولى اهمية قصوى لموضوع التعاون بين القطاعين العام والخاص كحل واعد يمكن من خلاله تطوير البنى التحتية وتوفير الخدمات للمواطنين. وكجزء من هذا المسعى فقد قامت الوزارة بتشجيع العديد من الخبراء ومنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والاستشاريين لرصد الوزارة بالأفكار والبحوث اللازمة للنهوض بالتنمية الوطنية الصحية وفي كافة المجالات. وتأتي ورشة العمل هذه التي تبنت مبدأ تعزيز الاستثمار و الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الخدمات الصحية للوصول الى خدمة صحية متكاملة، لتضع اليات عملية حول موضوع مساهمة القطاع الخاص بالشراكة مع القطاع العام (PPP) لدعم القطاع الصحي العراقي للفترة من ١٠-١١/٦/٢٠١٩ ، والتي انعقدت في دار ضيافة رئاسة الوزراء لتتوجها لجهود الوزارة لتشخيص الوضع الصحي في العراق وتحدياته واولويات العمل للارتقاء بالواقع الصحي.

الرؤيا الاقتصادية:

تحقيق أفضل بيئة استثمارية وتشريعية رصينة لوزارة الصحة لاستقطاب الخبرات الوطنية المحلية والحفاظ عليها وتطويرها مع استقطاب الخبرات المهاجرة والخبرات الأجنبية اضافة الى استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والاجنبية للمساهمة بأعمار البنى التحتية الصحية للعراق وتوفير أفضل الخدمات للمواطنين من خلال اسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، للحد من الانفاق الكارثي والسفر خارج العراق لأغراض العلاج.

أهداف الندوة:

- ١- الوقوف على المعوقات التي تقف امام تطوير ورعاية ونهوض القطاع الصحي في العراق.
- ٢- دراسة الإشكالات والمعوقات التي تحول دون مساهمة فاعلة للمستثمرين للنهوض بالواقع الصحي.
- ٣- دعم و تعزيز دور القطاع الخاص الكفوء للنهوض بالواقع الصحي والرعاية الصحية في العراق.
- ٤- مناقشة أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تعزيز الواقع الصحي.
- ٥- مناقشة الاطر القانونية المناسبة لإبرام عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال استعراض الاطار التشريعي الوطني والدولي والتجارب الدولية لقوانين الشراكة.
- ٦- الخروج بتوصيات من أجل الاعداد والتخطيط لمشاريع حيوية تساهم في حل المشاكل والاختناقات التي يعاني منها الواقع الصحي العراقي خلال وقت قصير ومتوسط يتم تمويلها من القطاع الخاص.
- ٧- مراجعة نطاق مفهوم الشراكة ومدى امكانية توظيفه في تحسين ادارة المؤسسات الصحية.

المحاور الرئيسية للورشة:

قدمت خلال الورشة مجموعة مساهمات من قبل مختصين من ممثلي الوزارات والقطاع الخاص والاستشاريين الدوليين خلال يومين، وفيما يلي ملخص لذلك:

اليوم الاول: ٢٠١٩/٦/١٠

الحلقة النقاشية الأولى (الوضع الصحي في العراق التحديات وأولويات العمل):

مقدم الايجاز: د. علاء الدين العلوان وزير الصحة والبيئة.
مدير الجلسة: النائب د. فارس البريفكاني / نائب رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب العراقي.

اهم ما تم التطرق اليه:

- انخفاض الانفاق الصحي الحكومي للشخص الواحد في العراق حيث وصل الى (١٥٤\$) في عام ٢٠١٥ ، وهو الأقل في الشرق الأوسط ولا يتماشى مع التحديات الهائلة ومتطلبات اصلاح النظام الصحي.
- نقص عدد العاملين من الأطباء والملاكات التمريضية بالمقارنة مع المعايير الدولية ومقارنةً بدول الجوار وسوء توزيع الملاكات واهمال بناء وتطوير القدرات وعدم كفاية التدريب وغياب أساليب الإدارة الحديثة للموارد البشرية وتردي ظروف العمل مما ادى الى ان تكون طاردة للكفاءات.
- التطبيق غير المدروس للامركزية حيث ان نقل الصلاحيات للقطاع الصحي الى الحكومات المحلية للمحافظات بشكل غير مدروس أدى لممارسات خاطئة و مضاعفة الثغرات وسوء التوزيع للموارد.
- قدم البنية التحتية الصحية مع وجود اندثار ونقص كبير بأعداد المستشفيات والمراكز الصحية والأجهزة الطبية وعلى سبيل المثال ان الاحتياج الحقيقي لمراكز الرعاية الصحية ٣٠٠٠ مركز والمتوفر حالياً ١٤٠٠ مركز بالإضافة الى النقص الكبير بأعداد المستشفيات وجاهزيتها وخدمات الطوارئ المتاحة فيها.
- عدم كفاءة أداء عدد من البرامج الصحية الوقائية و وجود فجوات مهمة في مجال التحصين ضد الأمراض و رعاية الام والطفل والصحة الإنجابية وتفاوت كفاءة الخدمات باختلاف الموقع الجغرافي.

- عدم تحقيق العراق المتطلبات اللازمة للوقاية والكشف المبكر والاستجابة للمخاطر الصحية والبيئة.
- غياب الاستراتيجية الوطنية للسلامة الغذائية.
- عدم وجود نظام صحي معلوماتي (حكومة الكترونية لوزارة الصحة والبيئة) أدى لوجود ثغرات مهمة تم تشخيصها من قبل خبراء دوليين في مجال التسجيل المدني والاحصاء الحياتي.
- خطورة انتشار التلوث البيئي على الزيادة النوعية والكمية للأمراض.
- دراسة ظاهرة احجام الدخول الفاعل والمباشر للشركات العالمية المصنعة للأدوية للسوق العراقي.
- التغلب على البيروقراطية في تسجيل الادوية والتوسع بإيجاد أساليب تفتيش وتحري على الادوية بالسوق المحلي.
- الأزمة الدوائية والسيطرة على سوق الدواء والحد من ظاهرة دخول الادوية للسوق العراقي بدون رقابة او فحص وتقييم من خلال منافذ حدودية رسمية وغير رسمية.
- التوجهات الاستراتيجية للتعامل مع التحديات المذكورة أعلاه ودور الاستثمار في القطاع الصحي الخاص كأحد توجهات اصلاح النظام الصحي.

الحلقة النقاشية الثانية (أهمية الاستثمار للوصول الى التغطية الصحية الشاملة):

مقدمي الايجاز: د. سامي الأعرجي/ رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار و د. اندرياس سيبتز/ البنك الدولي و د. عامر عبد السادة/ مدير قسم القطاع الخاص في وزارة الصحة.
مدير الجلسة: د. سامي الأعرجي/ رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار.

اهم ما تم التطرق اليه:

- ان التغطية الصحية الشاملة هي ناتج لتكامل الخدمات الصحية بين القطاعين العام والخاص.
- إن قانون الاستثمار العراقي هو من القوانين الجيدة في المنطقة وسيتم اصدار التعديل الثالث له قريبا بعد اقراره من مجلس النواب.
- اهم المعوقات القانونية التي تعيق التوسع في الاستثمار في القطاع الصحي.
- ضعف الخبرة لدى الموظفين الحكوميين من القانونيين في صياغة وادارة اتفاقيات وعقود الاستثمار.

الجلسة النقاشية الثالثة (القانون العراقي وتشجيع الاستثمار):

مقدم الايجاز: د.مهندس أزهار حسين/ مدير عام دائرة العقود الحكومية في وزارة التخطيط و السيد/ سالم الجليبي/ خبير قانوني والمهندس الاستشاري/ أنس مالك دوهان / خبير اقتصادي
مدير الجلسة: د. مهندس أزهار حسين/ مدير عام دائرة العقود الحكومية في وزارة التخطيط.

اهم ما تم التطرق اليه:

- ان وزارة التخطيط قد اعدت تعليمات لعقود الشراكة يمكن الركون اليها فيما يخص عقود الشراكة وبموجب القرار ٩٦ لسنة ٢٠١٦.

- ان الإعلان الشفاف لعقود الاستثمار في وزارة الصحة يجب ان يتم كفرص استثمارية واعدة ومحكومة بعد تدقيق انجاز الجدوى الاقتصادية والتصاميم الهندسية والعقود القانونية بالاستعانة بخبرات استشارية متخصصة عالمية ووطنية.
- يمكن دعم الموازنة السنوية بتحويل النقص بالتمويل لبعض من المشاريع ليكون فرص استثمارية واعدة للمستثمر الوطني والاجنبي .

الجلسة النقاشية الرابعة (الصناعة الدوائية الوطنية هي الحل الأمثل للأمن الدوائي في العراق)

مقدم الايجاز: ص.أحمد علي ابراهيم/ صناعي عراقي و د. رافع الراوي/ مستثمر عراقي في الصناعة الدوائية.
مدير الجلسة: د. محمد علي الحكيم/ مستشار رئيس الوزراء.

اهم ما تم التطرق اليه:

- العلاقة الطردية بين الامن الدوائي العراقي والصناعة الدوائية الوطنية.
- الحاجة الى اجراءات جدية لتشجيع الشركات العالمية المنتجة للدوية على بناء خطوط للصناعات الدوائية داخل العراق.
- منظومة التسعير المعتمدة حاليا للمنتجات الوطنية بحاجة الى مراجعة.
- التوجه الى دعم صناعة المواد التكميلية للصناعة الدوائية (مواد التغليف على سبيل المثال) لانشاء صناعة دوائية متكاملة.
- أهمية مشاركة القطاع الخاص في صناعة القرارات.
- هيئة الغذاء والدواء العراقية.
- استنباط قوانين تشجع الاستثمار بالصناعات الدوائية والمستلزمات والخدمات الطبية ومثل ذلك ما شرعته الجمهورية السورية بالقانون رقم (١٠) للاستثمار الطبي.
- تشجيع الاستثمار بالشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال أنشاء شركات الفحص والتوكيد النوعي والمعايرة والمطابقة والمصادقة على مكائن ومعدات التصنيع الدوائي وأجهزتها المخبرية.

اليوم الثاني ٢٠١٩/٦/١١:

الجلسة النقاشية الأولى (الاطار القانوني المرن للشراكة يؤمن تغطية صحية شاملة ويقلل هدر المال العام)

مقدم الجلسة: د. أزهار حسين/ مدير عام دائرة العقود الحكومية العامة و د. معتز فيصل العباسي/ مدير عام دائرة الوقاية في هيئة النزاهة.

مدير الجلسة: د. حازم عبد الرزاق الجميلي/ الوكيل الفني لوزارة الصحة.

اهم ما تم التطرق اليه:

- تم تقديم دراسة بحثية حول رسالة ماجستير لتطبيق معادلة لمشروع شراكة لتمويل وأعمار وإدارة إحدى مستشفيات مدينة الموصل وتحديد مكان الخطر والاحتمالات فيما يتعلق بالاسترداد الأمثل للراس المال المستثمر.
- أهمية وجود قانون ينظم عقود مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا ماتعمل عليه الحكومة حالياً.
- أهمية تطبيق المعايير الدولية والوطنية للوقاية من الفساد في عقود الشراكة حيث ان مجلس النواب العراقي قد صادق بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧، على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وتمثل هذه الاتفاقية صكاً دولياً بالغ الأهمية ملزم تطبيق بنودها في العراق لأنها اتفاقية ذات نطاق عالمي واسع فقد اشترك في اعمالها التمهيدية والتفاوضية اكثر من ١٢٠ دولة اضافة للعديد من ممثلي المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية واستكمالاً لسلسلة من الاتفاقيات في هذا المجال، كما تمثل الاتفاقية استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد تعتمد على اتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية والادارية والفنية اليات لمراقبة التنفيذ من خلال مؤتمر الدول الاطراف وكذلك تستهدف تحقيق التعاون القضائي بين الدول لمكافحة الفساد.
- ان لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الاونسيترال) ، التي انشأت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ٣١٠٨ عام ١٩٧٣، عملت هذه اللجنة عام ٢٠١٣، اقترحات وتوصيات بشأن الاعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص وقدمت العديد من الدراسات والبحوث وتجارب الدول وتحليل القوانين في مجال الشراكة واوصت بأحكام نموذجية وتوصيات تشريعية وضوابط عامة لقوانين وتشريعات الشراكة ينصح اتباعها وعلى المشرع العراقي الاخذ بما يراه مناسباً فيها.
- تجدر الإشارة ان هنالك تطور مهم جرى لقوانين وتعليمات تنفيذ المشتريات للعقود الحكومية العامة سهلت على الدول شراء خدمات البنى التحتية من دون الاستثمار بها من المال العام حيث الأطر القانونية لعقود الشراكة سهلت دخول القطاع الخاص كمستثمر شريك بتلك البنى التحتية لصالح القطاع العام بعقود شراكة محوكة وقد نشر البنك الدولي دراسة متخصصة بهذا المجال عام ٢٠١٨ سميت (Procuring Infrastructure PPP 2018).

الجلسة النقاشية الثانية (تجارب دولية ناجحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص)

مقدم الجلسة: د. أندرياس سيبتز / خبير من البنك الدولي ، كارين باكونكي ، د. براناف موهان (المشاركة عبر الاتصال Skype خبراء مؤسسة التمويل الدولية IFC) ، ايلي شيو/ رئيس شركة جنرال الكترك / الأسواق الشرقية النامية ، مالك أنس مالك / خبير PPP.

اهم ما تم التطرق اليه:

- اهم مشاريع القطاع الصحي الناجحة والتي اديرت باسلوب الشراكة في مختلف دول العالم.
- اسلوب الشراكة هو وسيلة لتحسين الخدمات وليس غاية، حيث ان الغاية هي تقديم خدمة صحية متكاملة.

- ان مؤسسة التمويل الدولية IFC قد مولت عقود شراكة في العراق وصلت مبالغها لمليارات من الدولارات في قطاعي الكهرباء والاتصالات.
- اختيار النموذج القانوني المناسب لعقود الشراكة يعتمد على نوع الخدمة الصحية المطلوبة وعلى دراسة الجدوى الاقتصادية.

الجلسة النقاشية الثالثة (تمويل مشاريع الشراكة)

قدم الجلسة: السيد محمد علي اللامي/ مدير عام دائرة الاسترداد في هيئة النزاهة، السيد محمد خطاب/ رئيس مجموعة PKF الشرق الأوسط البريطانية.
مدير الجلسة: د. ابراهيم حميد/ المفتش العام لوزارة الصحة.
اهم ما تم التطرق اليه:

- ان العراق لديه أموال مجمدة ومسروقة ومهربة بالخارج تزيد عن ٤ مليار دولار لوزارة الصحة حصة لأبأس بها من تلك المبالغ يمكن استرجاعها في حال تعاون الوزارة من حيث تزويد دائرة الاسترداد بالوثائق والمعلومات المطلوبة.
- أهمية تأسيس صندوق استرداد فرعي لأموال وزارة الصحة الموجودة بالخارج.

الاستنتاجات:

- ١- وفرت الندوة فرصة لعرض تشخيص الوضع الفعلي للخدمات الصحية المقدمة وادارتها وتحديد أولويات العمل (خارطة طريق).
- ٢- وفرت الندوة فرصة ثمينة لصناع القرار الصحي العراقي من السادة وكلاء الوزارة والمدراء العاميين والتنفيذيين للاستماع الى وجهات نظر الخبراء الدوليين والمحليين الذين تم استقدامهم وطرح الإشكالات والمعوقات من قبل القطاع الصحي الخاص.
- ٣- ان الندوة قد وفرت فرصة ثمينة للسادة أعضاء مجلس النواب العراقي للاطلاع على موجز يلخص الوضع الحالي للواقع الصحي العراقي للفترة من تشرين الثاني ٢٠١٨ الى نيسان ٢٠١٩ والتوجهات الاستراتيجية لعام ٢٠١٩ وما بعده.
- ٤- ان عقود الشراكة هي أحد الخيارات الأساسية لإعادة اعمار وتطوير واستحداث بنى تحتية صحية وتقديم خدمات صحية رصينة وفاعلة للمواطن العراقي.
- ٥- اتاحت الندوة فرصة مهمة للقاء الكادر المتقدم من وزارة التخطيط المسؤول عن تنظيم لوائح الدليل الاسترشادي لتنظيم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ٦- كما اتاحت الندوة الفرصة لسماع آراء استشاريين دوليين وخبراء بمجال الاقتصاد والإدارة والشراكة بين القطاعين العام والخاص وكانت مساهماتهم مهمة لتسليط الضوء على النجاحات بتمويل الشراكة بدول الجوار العربي والعالم.

التوصيات:

- ١- العمل على تشجيع القطاع الصحي الخاص للنهوض بمستوى ما يقدمه من خدمات من خلال تذليل الصعوبات والمعوقات التي تعترض هذا القطاع، وإشراك ممثلين عنه في صناعة القرارات المتعلقة بتنظيمه.
- ٢- تشجيع الاستثمار في مختلف قطاعات الصحة والبيئة وإيجاد طرق مبتكرة لجذب مصادر تمويل خارجية لتطوير البنى التحتية.
- ٣- المباشرة بأعداد قانون التأمين الصحي ودراسة امكانية توسيع رقعة التمويل الصحي والعمل على استشارة خبراء متخصصين بذلك.
- ٤- فتح الحوار مع الجهات المعنية (وزارة المالية والبنك المركزي العراقي) لتحسين البيئة المصرفية للمستثمرين بما يتماشى مع متطلبات تشجيع الاستثمار.
- ٥- فتح الحوار مع وزارة المالية لأجل اعادة النظر بالنظام الضريبي وتعليمات تعزيز موارد القطاع العام والتي تسببت في ارتفاع الكلفة التشغيلية لمؤسسات القطاع الصحي الخاص وبالتالي ارتفاع كلفة الرعاية الصحية وتحميل العبء الاقتصادي على المريض العراقي.
- ٦- فتح الحوار مع الجهات المعنية لمراجعة تعليمات تخصيص قطع الأراضي للمشاريع للاستثمارية عموماً والصحية خصوصاً (وزارة المالية والهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات).
- ٧- تشكيل فريق من الخبراء والمختصين لمراجعة القوانين الخاصة بالاستثمار بصورة عامة لجذب الاستثمار الأجنبي للعراق ومقارنتها بقوانين دول الجوار العراقي وقياس مدى اهليتها لتشجيع المستثمرين والمصنعين للمشاركة مع وزارة الصحة والاستثمار بالقطاع الصحي، ورفع المقترحات الى السلطة التشريعية، مثل ذلك:
 - قانون الصحة العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١.
 - قانون التدرج الطبي رقم ٦ لسنة ٢٠٠٠ المعدل.
 - قانون مجالس المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٣.
 - قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.
 - قانون تأسيس المؤسسات الصحية الخاصة الاتحادي رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٥.
 - قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣.
 - قانون الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠١٨ - ٢٠١٩).
 - قوانين النقابات الطبية والصحية التي تسمح بازدواجية العمل في القطاعين العام والخاص وتنتشرط الانتماء لذوي المهن الطبية والصحية لمزاولة المهنة في القطاع الخاص وهذا يقيد الاختصاص الأكاديمي للمستثمر وبالتالي تحد من فرص تشغيل رؤوس الاموال لغير ذوي المهن الطبية والصحية. وهذا يحد من فرص الاستثمار الاجنبي وفرص العمل لغير العراقيين وهو ما يتعارض مع قوانين الاستثمار وقانون تأسيس المؤسسات الصحية الخاصة رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥.

- ٨- الاستعانة بفريق استشاري قانوني متخصص لمراجعة شاملة لقوانين الصحة والبيئة في العراق وتحديد مدى محاكاتها للقوانين الحديثة في العالم ودول الجوار وانسجامها مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والمصادق عليها من قبل مجلس النواب العراقي.
- ٩- تشكيل فريق من الفنيين والقانونيين لدراسة فصل ممارسة المهن الطبية والصحية بين القطاعين العام والخاص لخلق فرصة لاستيعاب القوى العاملة وتنظيم ادائها في كلا القطاعين في ضوء زيادة عدد الخريجين في مختلف الاختصاصات الطبية والصحية والفنية، اضافة الى خلق روح المنافسة لدى هذه الكوادر لتطوير امكانياتها باعتماد مبدأ فرصة العمل تذهب للافضل.
- ١٠- الشروع بالتخطيط والتصميم لإنشاء منطقة صناعية للصناعات الطبية في العراق بالشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال التنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار وبموجب القوانين والأنظمة والتعليمات.
- ١١- وضع الآليات اللازمة لتشجيع الشركات العالمية المصنعة للأدوية والمستلزمات الطبية للدخول الى السوق العراقي عن طريق التصنيع داخل العراق بالشراكة مع القطاع الخاص.
- ١٢- تأسيس نافذة استثمارية واحدة في وزارة الصحة لتسهيل عمل المستثمرين في القطاع الصحي فيما يتعلق بدور وزارة الصحة وبما لا يتعارض مع مهام وواجبات الدوائر المعنية الأخرى لحماية المستثمرين والحفاظ على حقوقهم (وقد تم اقتراح انشاء دائرة ضمن هيكل الوزارة تعنى بالقطاع الخاص بكافة مفاصله).
- ١٣- الاستعانة بالخبراء الدوليين والمحليين لتحديث نظام تسعير الادوية والمستلزمات الطبية وبما يضمن حقوق المصنعين المحليين دون اضافة اعباء مادية على كاهل المواطنين.
- ١٤- تشكيل فريق من الخبراء الدوليين والوطنيين وقيادات الوزارة والكادر الفني فيها لاجل اختيار النموذج الامثل لعقود الشراكة التي تمكن وزارة الصحة من تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسساتها الصحية مع الاخذ بنظر الاعتبار السياسة والاستراتيجيات الصحية والواقع الصحي في العراق، كما يقوم الفريق بالمهام التالية:
- مناقشة المتطلبات الأساسية لإنجاح هذه الشراكة.
 - مناقشة الاطر القانونية المناسبة لاستحداث عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال استعراض الاطار التشريعي الوطني والدولي لقوانين الشراكة.
 - مراجعة نطاق مفهوم الشراكة ومدى امكانية توظيفه لتحسين ادارة المؤسسات الصحية وتوفير احتياجاتها العلاجية والتشخيصية.
 - مناقشة الاساليب المعتمدة عالمياً للإعلان عن مشاريع الشراكة في العالم.
 - مناقشة الهيكلية الادارية لوحدة ادارة الشراكة والصلاحيات المطلوبة بما يتماشى والتعليمات الوطنية والدولية للوقاية من الفساد واتباع أعلى مستويات الشفافية في ادارة العمل.
 - دراسة وتقييم ووضع ملاحظات ومقترحات تخدم الاستثمار في القطاع الصحي بدراسة مسودة مشروع قانون الشراكة الذي رفع للحكومة من قبل هيئة المستشارين قبل شهر تقريبا.
- ١٥- ضرورة زيادة التخصيصات المالية للوزارة في الاعوام القادمة لإعادة تأهيل الواقع الصحي في المناطق المحررة وإيجاد وسائل مبتكرة لتمويل مشاريع بنى تحتية للوزارة ومشاريع خدمات حيث

- ان تأهيل الواقع الصحي وتوفير الرعاية الصحية في المناطق المحررة من عصابات داعش الإرهابية يشكل تحديا كبيرا امام قلة التخصيصات المالية للوزارة.
- ١٦- المتابعة الحثيثة لاسترجاع أموال وزارة الصحة في الخارج من خلال التعاون مع هيئة النزاهة/ دائرة الاسترداد ووتشكيل فريق من المعنيين في وزارة الصحة لأجل البحث وتقديم كافة الوثائق التي تبين أموال الوزارة المحجوزة في الخارج.
- ١٧- دراسة مقترح انشاء صندوق للتنمية الصحية يعنى بتمويل مشاريع الشراكة في مختلف القطاعات الصحية والبيئية.
- ١٨- متابعة مقترح انشاء هيئة الغذاء والدواء العراقية.